رئيس مجلس محافظة بغداد لـ(المدى):

بعض التجار يستفيدون من رواتب الحماية الاجتماعية!

> اعتبر الدستور العراقي الجديد مجالس المحافظات - حكومات محلية- مهمتها اقتراح المشاريع ورصد المال لها وهي ذات تخصيصات مالية مستقلة يخصصها مجلس النواب ومهمتها الاساسية الرقابة والاشراف.

بغداد/ كريم الحمداني

ومجلس محافظة بغداد احدها لكنه يعاني كثيرا من تدخل الحكومة الاتحادية في شؤونه تصل حد تجاهل وجوده ودوره بحسب معين الكاظمي رئيس المجلس الذي قال ل(المدى) مشكلتنا في بغداد هو وجودنا قرب الحكومة الاتحادية المركزية التي تتدخل في كل القضايا ومنها مشروع اعادة المهجرين من خلال تكليف وزير الهجرة والمهجرين بالقضية وهو ليس لديه جهاز متكامل للقيام بهذه المهمة واهمال دورنا ونحن الاقرب في الميدان على سبيل المثال اذا حصلت مشكلة مهجرين قي ديالى يكلف وزير الهجرة والمهجرين ام محافظ ومجلس المحافظة وهم الاقرب لتلك المشكلة .ولكن كوننا في بغداد يكلف الوزير وقد مرت فترة تقارب السنة ليس هناك انجاز حقيقي لوزارة الهجرة واما الانجازات في بعض مناطق بغداد فتأتي ضمن تدخل مجلس محافظة بغداد في عودة المهجرين الى مناطقهم في السيدية وغيرها ونعمل الان على عودة المهجرين الى حي العدل والجامعة والحرية والشعلة. مضيفا: مثال اخر ان الدمار الذي لحق بمدينة الصدر مؤخرا حيث تم تشكيل لجنة اعادة الاعمار برئاسة وزير الهجرة والمهجرين وتخصيص(١٠٠) مليون دولار لهذا الغرض ولحد الآن لانعرف العمل الذي قامت به هذه اللجنة وهذا اعتبره خطأ كبيراً وعلى رئاسة الوزراء عندما تريد بناء او اعمار أي منطقة في بغداد عليها على الاقل استشارة الحكومة المحلية لماذا يتم تجاوزها ويتم تكليف اخرين ينقصهم كل شيء من موظفين وسيارات ومكائن وغيرها والحكومة المحلية لديها امتدادات في كل مناطق بغداد لماذا لاتكلف بهذه المشاريع حتى نضمن على الاقل محاسبتها عن التقصير .

لماذا تحوّل موظفو مديرية السفر والجنسية الى جباة؟

واضاف الكاظمي والمشكلة الاخرى عدم تعاون الكثير من الوزارات مع الحكومة المحلية اذا اردنا تغيير مدير الشرطة لاسباب واتبعنا كل السياقات القانونية الصحيحة وهي من صلاحية المجلس فأن وزارة الداخلية لاتستجيب وغيرها ومثال اخر حصة بغداد(٣٠٠) الف عائلة في شبكة الحماية الاجتماعية مخصصة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومن حقنا كحكومة محلية ان ندافع عن حقوق اهالي بغداد واذا طبقت بالشكل الصحيح بعيدا عن الاستغلال والابتزاز والمحسوبيات فأن نحو (٥)ملايين انسان في بغداد يستفيد منها بعد رفع اسماء ممن لديهم واردات وبعضهم تجار ويستفيد من الشبكة ويأخذ حصة الفقراء ونحن كمجلس محافظة دخلنا في هذا المجال وعلينا معرفة الناس المستحقين ولكن التلكؤ يحصل في وزارة العمل من خلال اضاعة طلبات المواطنين واعطاء الاعانة لغير المستحقين حسب توصية هذا المسؤول او ذاك وبصراحة توجد مافيات في الوزارة تبتز الفقراء ماديا وهذا الامر يشمل القروض ايضا حيث تبدأ المساومة اعطيك القرض وانت في بيتك مقابل هكذا مبلغ الامر يتطلب معالجة من قبل الوزير والمفروض في وزارة العمل ان تفتح للشبكة فرعا في بغداد مثل المحافظات الاخرى حتى نتمكن متابعته وكيف يتم توزيع(٣٠٠) الف حصة المخصصة لبغداد عن طريق الاحزاب او منظمات المجتمع المدني او تعطى لمن يدفع هذه مشكلة حقيقية .الناس الذين انتخبونا في لاتوجد جامعة او كلية في بغداد ليس لنا فيها مشروع معين يتبناه المجلس هذا في مجال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اما وزارة التربية فقد تم تجهيزها ب(٤٠) الف رحلة دراسية في العام الماضي ومثلها هذا العام مستوردة من ماليزيا اضافة الى بناء مدارس جديدة وترميم اخرى ومع وزارة الصحة تم توقيع مذكرة تفاهم تتضمن بناء خمسة مستشفيات من ضمنها اعادة اعمار مستشفى الرشيد العسكري بأعتباره هيكلاً من اربعة طوابق كل طابق اكثر من (٢٠٠٠) مترمربع وسعته الاستيعابية المخطط لها (١٠٠٠) سرير نعتبره بديلاً عن مدينة الطب الحالية اضافة الى مستشفيات في البياع والشعب والنهروان ومستشفى اخر داخل مدينة الطب فضلا عن المراكز الصحية في مختلف مناطق بغداد وتجهيز هذه المستشفيات بأجهزة الرنين والمفراس وقسطرة القلب واجهزة تفتيت الحصى وغيرها ونتابع بغداد نحن نرعى شؤونهم ولكن الوزارات والحكومة الاتحادية تحاول تهميش الحكومة المحلية في بغداد وتعتبرها منافسة لها ونحن نرى الحكومات المحلية اكثر انجازا وعطاءا .مطار النجف لم تشيده الحكومة المركزية وانما شيدته الحكومة المحلية في النجف المحافظة ومجلس المحافظة فيها بذلوا جهودا كبيرة لاقامة المطار والحكومة المركزية كانت بالاساس غير راضية على الفكرة في البداية . مشيرا الى ان وضع حياة المواطنين في بغداد هو مهمتنا الاساسية حيث يعانون كثيرا من مشكلة البطاقة التموينية وتأخر مفرداتها والوقود حيث وزعنا البطاقة الوقودية على المواطنين وبدأ العمل فيها ومهمتنا الاساسية هي متابعة عمل الدوائر في الوزارات والمواطن يطلب توفير الخدمات من ماء وكهرباء ومجاري الصرف الصحي واكساء الشوارع والمدارس وتوفير وسائط النقل وشبكة الحماية الاجتماعية يريدها صادقة تذهب لمستحقيها.

مشاريع واسهامات

❖ هذه المعاناة هل اثرت في عملكم؟

- هذه المعاناة حفزتنا على الولوج الى كل المجالات التي هي من مسؤوليتنا ومنها اقامة المشاريع المختلفة الان تنفيذ المذكرة مع الصحة ومع وزارة الكهرباء جهزنا اموراً كثيرة ومنها تحديث شبكات الكهرباء المعلقة وجعلها مدفونة ومع وزارة الداخلية فأن مجلس محافظة بغداد يقوم حاليا بترميم سبع دوائر احوال مدنية من ميزانية تنمية الاقاليم بعد اليأس الذي اصابنا من الداخلية حيث اصبحت معاملة هوية الاحوال المدنية تكلف المواطن (١٤) الف دينار تأخذ مقابل الفايل والاستمارة وكبس الهوية وتصوير الاولويات حتى اذا كانت مصورة فأن على المواطن ان يدفع اجور الختم وكل هذه المعاملة يتم اهمالها في الاخر وهذا العمل تقوم به مافيات داخل هذه الدوائر وهذا الامر تم بحثه مع المدير العام لدائرة السفر والجنسية وتبين أنها مفروضة عليه من قبل وزارة الداخلية وهذا جعل هذه الدوائر(مهزلة) وجعل موظفيها جباة لتعظيم واردات وزارة الداخلية شهريا وبالمقابل ليس لهذه الدوائر نثرية لتمشية امورها ولاتستطيع شراء الوقود للمولد .

تصميم بغداد

❖ وماذا عن التصميم الاساسي لمدينة بغداد؟

- في العقود الماضية عملت امانة بغداد بخصوص التصميم الاساسي للمدينة بحيث يحدد المناطق السكنية والصناعية والخدمية والمناطق الخضر والشوارع وغيرها وعلى اساسها يتم التخطيط الحضري للمدينة وتطويرها وقد اقر في عام ١٩٧٣ من القرن الماضي، الان تم توقيع عقد مع اليابان بتمويل من البنك الدولي لتطوير هذا التصميم وبما يتلاءم والوضع الجديد والمستقبلي لبغداد هذا من جانب والجانب الاخر في امانة بغداد هناك لجنة مختصة لتطوير المخطط الانمائي الشامل بالتنسيق مع المختصين في الجامعات كفريق عمل مشترك لتنفيذ المقترحات ومنها مقترح شارع ابي نواس ان يعبر جسر الجمهورية الى جسر الشهداء كمرحلة اولى وتطوير منطقة القشلة كمنطقة اثرية وسياحية في بغداد بعد شراء الدور المحاذية لها لعمل مساحات خضر .

الطرق والجسور

❖ وماذا عن مشاريع الطرق والجسور؟

- قال الكاظمي يبدأ العمل قريبا بأنشاء جسر على نهر دجلة يربط الطارمية بمنطقة جديدة الشط بالتنسيق مع وزارة الاعمار والاسكان بكلفة عشرة مليارات دينار وافتتاح جسرين احدهما انبوبي على نهر ديالى جنوب بغداد والتي ساعدت في انسيابية السير بأتجاه الجنوب وبالعكس بعد تعرض الجسر القديم الى التدميربعمل تخريبي اما عن اكساء الطرق فستكون هناك حملة اكساء كبيرة لشوارع وازقة مناطق شرق القناة بعد الانتهاء من مد انابيب الماء وشبكات المجاري في مناطق العبيدي والرشاد والشهداء والكمالية.

المواطنون وانتخابات مجالس المحافظات

دعوة لقائمة مفتوحة ومشاركة واسعة ورقابة نزيهة

> اشهر قليلة تفصلنا عن انتخابات مجالس المحافظات التي يرى فيها الكثير من المواطنين عدم وجود اي اختلاف عن سابقاتها .. في حين يرى البعض الاخر انها تعد خطوة مهمة في تصحيح مسارات ربما كانت بسبب ضغط ظروف داخلية او خارجية اقوى من ان تقاوم. خاطر المظفر - مدير مكتب الرصافة لمنظمة السجناء السياسيين قال:

استطلاع / علي جابر

الانتخابات هي قمة الديمقراطية ومجالس المحافظات حكومات محلية مهمة والشعب العراقي ينتظر حكومة تؤدي واجبها وترفع مستوى المعيشة للشعب . وجرب الشعب العراقي سابقا وهواهل لهذا واعتقد ان مستوى الاقدام على الانتخاب سيزيد لان الارهاب قل والحكومة الجديدة لديها انفتاح على كل العالم وعلى كل طوائف الشعب والناس تعرف الاساليب والطرق التي يقوم بها السياسيون ويرصدون كل حالة والقائمة المفتوحة افضل لانك تنتخب الشخص المعروف وما قدم وتعرف ماذا يقدم، يوجد اشخاص جلسوا على الكراسي ولا نعرف من هم وادعو جميع العراقيين للمشاركة في الانتخابات لكونها تحدد مستقبلهم

بينما قال الاعلامي جبار سلطان:

انا ارى ان يقدم الجميع على هذه الانتخابات لانها ستكون فاتحة خير على مستقبل العراق والشعب العراقي يعرف الان من يختار ولماذا يختار والايام القادمة والحقبة القادمة هي افضل من سابقاتها كل شيء يبشر بالخير- فقط نحتاج الى ان نكون دقيقين بالاختيار وأن نعرف المرشحين من حيث التاريخ والسيرة وماذا سيقدم لنا ثم نشرع في الاختيار.

والشعب العراقي- ذاق المر سابقاً والان هو اكثر حرصاً على ان تكون حياته القادمة مشرقة ومتطورة.

وتطالب (أم فاضل) ربة منزل المسوولين لتحقيق الخدمات فالعمر انتهى ونحن نحلم بالكهرباء والماء....العالم وصل الى القمر وحقق كل شيء ونحن في بداية الطريق مازلنا والعالم ينطلق بسرعة ونحن نسير ببطء....نريد فقط من السياسيين مراعاة الناس في حين قال الموظف حسين علي الشرع من خلال تجربة الاربع سنوات الماضية اعتقد ان اتجاه الشارع نحو القائمة المفتوحة على اعتبار انك تختار من تعرف وليس الشخص المجهول والمفروضين...هناك رغبة لدى المواطنين للمساهمة في الانتخابات بالرغم مما حصل لان المواطن دائماً يريد ان يتحسن الوضع يريد أن يحقق له الانجاز وان تنتهي المعاناة هذه الانتخابات افضل لانها ستأتي بالافضل والاحرص على خدمة الناس والعراق ككل ونحن نختار الكفوء والذي يتفانى في خدمتنا..

اما المدرسة منتهى ابراهيم- فقد قالت حول الانتخابات القادمة:

حقيقة اصبح لدينا يأس من الانتخابات واصبحت(عقدة) لنا فقبل ان تجري تجد المرشح يقول لك أفعل كذا وأحقق كذا لكنه عندما يكون في المنصب ويحقق مايريد ويصل الى دفة القرار لاتهمه مصالح الناس بل كل مايفكر فيه هو مصلحته وما يحققه وهذا حقيقة وهناك عدم الثقة بين المواطن الناخب والمرشحين...

اما المحامي/حسين محمود التميمي الامين العام للتجمع الوطني الحر في العراق فقد قال:

انا حقيقة اخشى على الانتخابات من التلاعب ومن التزوير ولهذا اقترح ان يكون للقضاء دور كبير في الموضوع من حيث الرقابة والمتابعة وان يتم العمل بالقائمة المفتوحة وان تساهم الدولة وبشكل كبير في عملية الدعاية الانتخابية لان المرشح يحتاج الى مساعدة الدولة وهذا مامعمول فيه في كل دول العالم وفي سبيل ألا تستحوذ بعض الاحزاب والتكتلات على الدعاية والاعلانات كما نحتاج الى التعريف بالمرشحين وكما قلنا على اساس القائمة المفتوحة وشرح تاريخ الاشخاص هذا مهم نحتاج من خلال هذه الانتخابات الى فتح صفحة جديدة يتعرف بها الناخبون على كل شيء من حياة المرشحين كما ان الانتخاب هو حق و ليس واجباً لذا فانه حق وطني تفرضه الظروف للنهوض بالعراق والتقدم في جميع مجالات الحياة.

ويقول القاضي احمد الساعدي:

القائمتان بهما سلبيات وبهما ايجابيات اي المفتوحة والمغلقة والانتخابات السابقة اجريت حسب نظام القائمة المغلقة والاشكالات في ان الناخب انتخب من لايعرف. والرأي المطروح الان هو مع القائمة المفتوحة.وهو يضمن ان الناخب ينتخب من يعرفه تحديداً فيدلي بصوته هذا - والمفوضية حتى تجري انتخابات مسيطر عليها بنظام القائمة المفتوحة يجب ان تضاعف امكاناتها ادارياً. واساساً الرقابة على الانتخابات وخصوصاً انها ليست بيد القضاء انما المفوضية هي التي تراقب والافتراض ان عمليات الانتخابات في كل العراق هي من اختصاص القضاء ودائماً الاطمئنان عند الناخب هو عندما تكون الرقابة بيد القضاء ومع كل الاحترام للمفوضية فهم عملوا بجد ومثابرة خصوصاً في مرحلة التأسيس والعمل الصعب.والهيكلية التي عملتها المفوضية فرضهاوضع سياسي معين والمفوضية الان تعمل على الرقابة على الانتخابات وجميع الكتل والاحزاب لديها مراقبون في المراكز الانتخابية حتى تتجاوز عمليات التزوير المحتملة واتوقع أن يسيطر على الانتخابات..

علينا الان ان نضع مصلحة البلد تحت النظر وادعو الجميع الى ان يشاركوا بالانتخابات وان تكون اختياراتهم موضوعية وليس بتأثير الانتماء للاحزاب او جماعة معينة وانما مصلحة البلد فانت عندما تختار يجب ان تختار من يمتلك او يحقق لك ماتريد.

ويرى الاستاذ –حيدر اسعد عضو المجلس البلدي في الكرادة :

العراق خرج من مرحلة مظلمة سابقاً ودكتاتورية وقد حققت الحكومة الحالية العديد من الانجازات منها كتابة الدستور الذي هو مصدر القوانين والتشريعات والعراق هو في مرحلة البدء والنمو وكل الشعوب عانت مثل هذه المرحلة ثم وصلت الى ماوصلت اليه بعد ذلك نحتاج الى الصبر قليلاً.

وانا مع القوائم المفتوحة لانك تستطيع ان تعرف من خلالها المرشحين- واتمنى ألا تتاخر هذه الانتخابات لان ذلك سينعكس سلباً على المواطن وبالتالي يؤدي الى تردي الخدمات المقدمة وكلنا يجب ان ننتخب حتى تكون مجالس المحافظات بكامل الصلاحيات خصوصا ان مجالس المحافظات بالعراق ما زالت تعمل وفقا لقرارات بريمر ونحن نحتاج الى توسيع الصلاحيات واتمنى على المواطن العراقي ان يسرع في المشاركة في الانتخابات لانها الحل الوحيد لكل الازمات وبداية الخير على الجميع.